

بايدن يدفع لتطبيع السعودية قبل الانتخابات والرياض أعطت إشارة القبول



في تقرير لها عنوانه بـ"البيت الأبيض يدفع مجدداً للتوصل إلى اتفاق تاريخي لإقامة علاقات سعودية إسرائيلية"، نقلت صحيفة "وول ستريت جورنال Journal Street Wall"، عن مسؤولين أمريكيين وسعوديين قولهم إن إدارة بايدن تسعى للتوصل إلى اتفاق قريباً، يضغط على بنيامين نتنياهو لقبول التزام جديد بإقامة دولة فلسطينية مقابل تطبيع العلاقات مع السعودية واعتراف الرياض بإسرائيل رسمياً.

ووفق تقرير الصحيفة يعرض البيت الأبيض على الرياض علاقة دفاعية أكثر رسمية مع واشنطن، والمساعدة في الحصول على طاقة نووية مدنية، والدفع مجدداً لإقامة دولة فلسطينية، كإغراءات للاعتراف السعودي بالكيان المحتل. وهي حزمة يقول المسؤولون الأمريكيون إنهم في المراحل النهائية من التفاوض عليها.

ويتابع تقرير "وول ستريت جورنال" بأن تقدم الجهود التي توسطت فيها أمريكا هي بمثابة جائزة طالما سعت إليها إسرائيل: "اتفاق تطبيع تاريخي مع الرياض، أقوى جار عربي لإسرائيل".

ويقول المسؤولون الأمريكيون إن الجهود الناجحة التي بذلتها عدة دول لإسقاط الصواريخ والطائرات بدون

طيار الإيرانية، يوم السبت، يجب أن توضح لإسرائيل أن أمنها ضد التهديدات القادمة من طهران يمكن تعزيزه من خلال التكامل الوثيق مع السعودية.

وتوفر هذه المناورة بالنسبة للرئيس بايدن، فرصة لتحقيق انفراجة دبلوماسية كبيرة في منتصف عام الحملة الرئاسية، وهو ما من شأنه أن يوسع ما يعرف باسم "اتفاقيات أبراهام" التي أبرمها خصمه الجمهوري دونالد ترامب عندما كان في منصبه وأدت الاتفاقيات إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات والبحرين والمغرب.

لكن إقناع نتنياهو بتبني محادثات بشأن إقامة دولة فلسطينية وفق التقرير، لا يزال يمثل عقبة صعبة، حيث يعارض الأعضاء اليمينيون في حكومته والكثير من الجمهور الإسرائيلي إقامة الدولة الفلسطينية بعد الهجوم الذي وقع في السابع من أكتوبر على جنوب إسرائيل من قبل حماس والذي كبد الاحتلال خسائر فادحة، كما يقول المسؤولون الأمريكيون والإسرائيليون.

وسبق أن صرح قادة السعودية بأن إقامة دولة فلسطينية تمثل أولوية قصوى لديها لعقود من الزمن، وقال كبار دبلوماسيها إن إيجاد طريق لحل الدولتين "هو جزء من ثمن التطبيع".

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين سعوديين قولهم إنهم أشاروا سرا للولايات المتحدة الآن إلى أنهم قد يقبلون تأكيدات شفوية من إسرائيل بأنها ستشارك في محادثات جديدة بشأن الدولة الفلسطينية لتأمين الأجزاء الأخرى من الصفقة التي تهم الرياض بشكل أكبر.

وأوضحوا أن الاتفاق الذي توسطت فيه الولايات المتحدة قد يساعد إسرائيل أيضًا في استراتيجية خروج محتملة من غزة بمجرد انتهاء الحرب، وقد رسمت أمريكا "خطة ما بعد الحرب" من شأنها أن تعتمد على قوات من الدول العربية لتأمين غزة، لكن العديد من المساهمين العرب المحتملين يقولون إنهم لن يفكروا في المشاركة دون تحركات علنية من جانب إسرائيل نحو إنشاء دولة فلسطينية، من بين متطلبات أخرى.

وإذا أكملت أمريكا الصفقة مع الرياض ولكن إسرائيل امتنعت عن تأييد قيام دولة فلسطينية، فقد يلقي مسؤول أمريكي كبير خطابًا يوضح الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها إسرائيل إذا قبلت الحزمة الدبلوماسية، وفقًا لإحدى الأفكار التي تتم مناقشتها داخل إدارة بايدن.

وتهدف المناقشات الأمريكية مع السعودية بشأن التطبيع إلى تسوية عدة قضايا، بما في ذلك الترتيبات الأمنية بين واشنطن والرياض، والمساعدة الأمريكية في الحصول على الطاقة النووية المدنية، والمضي قدماً نحو إنشاء دولة فلسطينية، والتي قال مسؤولون أمريكيون إنها يجب أن تشمل إصلاح السلطة الفلسطينية.

ويقول المسؤولون الأمريكيون إن الهدف الآخر لهذه المناقشات هو الحد من نفوذ الصين في المنطقة وزيادة عزلة إيران، من خلال ربط الرياض بشكل أوثق بأقرب حليف لواشنطن في المنطقة.

وبشأن مكاسب الرياض من اتفاق التطبيع المحتمل، تقول "وول ستريت جورنال" إن الحصول على المزيد من الالتزامات الدفاعية الملموسة من الولايات المتحدة يعد هدفاً مهماً للسعودية. ومساعدة البنتاغون للرياض في تعزيز دفاعاتها ضد الصواريخ والطائرات بدون طيار الإيرانية هي مجال اتفاق محتمل، وفقاً لمسؤول أمريكي، لكن تفاصيل المحادثات بشأن المساعدة الدفاعية والنووية لم يتم الإعلان عنها.

وناقش بليكن مشروع التطبيع خلال زيارة إلى جدة في 20 مارس/آذار مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وقال في اليوم التالي إن الاتفاق يبدو في متناول اليد.

وقال بليكن: "التقدم جيد، إنه حقيقي" مضيفاً "لا أستطيع أن أضع إطاراً زمنياً لذلك، ولكن أعتقد أننا نقترّب من النقطة التي سنتوصل فيها إلى اتفاقات".

وخرجت مساعي البيت الأبيض السابقة للتوصل إلى اتفاق تطبيع بين السعودية وإسرائيل، عن مسارها بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة بعد هجوم حماس في أكتوبر الماضي.

ويقول المسؤولون العرب إن وقف إطلاق النار المؤقت في غزة من شأنه أن يسهل على السعوديين إتمام الجزء الخاص بهم من مسودة الاتفاقية التي توسطت فيها الولايات المتحدة، لكن المحادثات المنفصلة بشأن وقف القتال وإطلاق سراح الأسرى الذين تحتجزهم حماس والمعتقلين الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل تواجه موقفاً حرجاً.

كما أن إسرائيل عازمة على المضي قدماً في عملية عسكرية في الأشهر المقبلة في رفح، مدينة غزة القريبة من الحدود المصرية، حيث لجأ أكثر من مليون فلسطيني إلى هناك.

ويعارض نتنياهو بشدة إنشاء دولة فلسطينية، بحجة أن ذلك من شأنه أن يقوض أمن إسرائيل. وقال خلال يناير إن إسرائيل يجب أن تحافظ على سيطرتها الأمنية على غزة والضفة الغربية في المستقبل المنظور.

لكن نتنياهو خفف أيضًا من معارضته لإقامة دولة فلسطينية عدة مرات خلال فتراته السابقة كرئيس للوزراء، تحت ضغط من واشنطن ولكن من المرجح أن يتطلب القيام بذلك هذه المرة إعادة تنظيم ائتلافه الحاكم الحالي، والذي يضم أحزاب اليمين المتطرف.

ويشعر قادة الاحتلال حتى أولئك الذين أيدوا في السابق حل الدولتين للفلسطينيين، بالقلق من أن الموافقة على إقامة الدولة الآن سوف يُنظر إليها على أنها "مكافأة لحماس على هجومها المميت على جنوب إسرائيل" بحسب وصف الصحيفة.

ويعارض 59% من اليهود الإسرائيليين أي اتفاق من شأنه أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، حتى لو أدى ذلك إلى اتفاقيات سلام مع الدول العربية وفقا لاستطلاع للرأي العام أجري في شهر يناير الماضي.